

24 April 2012  
Arabic  
Original: English

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

### تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

#### ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية

١ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، اقترح رئيس الولايات المتحدة دوايت آيزنهاور على الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبئة الخبراء من أجل "استخدام الطاقة الذرية لتلبية احتياجات الزراعة والطب وفي أنشطة سلمية أخرى". ومنذ أن أطلقت هذه المبادرة التي تعرف بـ "تسخير الذرة من أجل السلام"، أصبحت الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بالتعاون مع دول أخرى ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في جميع أرجاء العالم. وفي سيول، أكد الرئيس أوباما هذا الشهر على ذلك الالتزام المتمثل في "عدم تسخير الطاقة الذرية للحرب وإنما للأغراض السلمية".

٢ - وتعترف المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحق الأطراف في المعاهدة في إجراء بحوث في الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون أي تمييز و "بما يتواءم مع المادتين الأولى والثانية من المعاهدة". وتشمل المادتان الأولى والثانية مع المادة الثالثة المتعلقة بالضمانات التزامات المعاهدة بعدم الانتشار. كما تدعو المادة الرابعة إلى تحقيق "أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية" من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، "مع إيلاء المراعاة الحقة لاحتياجات مناطق العالم المتنامية".



٣ - وللعمل على ضمان سلامة وأمن أنشطتنا النووية والمساهمة في التعاون الدولي في هذه المجالات، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمان النووي واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ووقعت الولايات المتحدة على تعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وكذلك على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأسدى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة المشورة بشأن التصديق على كل من الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام ٢٠٠٨ ووافق على ذلك؛ وتنتظر كلتا هاتين الاتفاقيتين الآن وضع تشريعات لتنفيذهما.

٤ - وتكرس الولايات المتحدة جهودها للتعاون الدولي بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة وللعناصر المناظرة لخطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وتفي الولايات المتحدة بالتزامها بالمادة الرابعة، حيث يتجلى ذلك باتباع سبل شتى على كلا الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وتشمل سبل التعاون ما يلي: تقديم الدعم إلى برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني وبرامج أخرى مثل السلامة النووية؛ واتفاقات التعاون النووي السلمي التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، والتي تنص على الإطار القانوني للتجارة النووية؛ وبرامج التعاون بين وكالات الولايات المتحدة الحكومية ونظيراتها في الخارج.

#### المساعدة التقنية المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٥ - يتضمن النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هدف التعجيل في "مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أرجاء العالم" وتوسيع نطاقها. وتضطلع الوكالة بعنصر رئيسي من الجهود التي تبذلها عبر برنامجها للتعاون التقني، الذي يتلقى الدعم من المساهمات المقدمة إلى صندوق التعاون التقني. وما زالت الولايات المتحدة أكبر مساهم منفرد إلى صندوق التعاون التقني، فقد ساهمت منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بما يزيد عن ربع مجموع أموال الصندوق (أي أكثر من ٤٠ مليون دولار). وبالإضافة إلى تلك المساهمات المالية، تقدم الولايات المتحدة دعماً عينياً إلى الوكالة يشمل استضافة دوراتها التدريبية وزمالاتها في إطار مشاريع التعاون التقني وتوفير الخبراء مجاناً وفق احتياجات الوكالة. وهذا الدعم الحيوي الذي يعود إلى عقود مضت هو أحد العناصر الرئيسية المكونة للجهود التي نبذلها بمقتضى المادة الرابعة. ونشجع جميع الدول على دعم برنامج التعاون

التقني، وذلك بضمان أن تتوفر له الموارد اللازمة وأن تستخدم هذه الموارد استخداماً كفوئاً وفعالاً.

### مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستخدامات السلمية

٦ - في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، أعلنت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، نيابة عن الرئيس أوباما، عن مبادرة الاستخدامات السلمية التي أطلقت الوكالة لجمع ١٠٠ مليون دولار في تمويل إضافي لأنشطة الوكالة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية خلال خمس سنوات. وقد تبرعت الولايات المتحدة بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار لبلوغ هذا الهدف وهي تعمل مع الوكالة وبلدان وجهات مساهمة أخرى لمضاهاة ما تبرعت به الولايات المتحدة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥. ونرحب بالشراكة التي تضم الجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا والسويد ونيوزيلندا وهنغاريا واليابان، ونشجع دولاً أخرى على دعم هذه الجهود. وستوفر الجهود التي تبذلها لتوفير المزيد من التمويل للاستخدامات السلمية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بلوغ أهداف الإجراء ٥٥ الوارد في خطة عمل عام ٢٠١٠.

٧ - وتسمح مبادرات الاستخدامات السلمية للمساهمين بدعم مشاريع غير ممولة أنشأتها الوكالة وأعطتها الأولوية بالتشاور مع دولها الأعضاء بغية توسيع نطاق هذا التعاون التقني والتعجيل في تنفيذ بنوده. وأثناء السنتين التاليتين للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، مولت مساهمة الولايات المتحدة ما يزيد عن ١٨ مليون دولار تمثلت في مشاريع وطنية وإقليمية محددة للمبادرة، تعود بالنفع على ما يقرب ١٢٠ دولة من الدول الأعضاء في الوكالة. وتركز بوجه خاص مساهمات الولايات المتحدة المقدمة إلى هذه الحملة على تزويد بلدان نامية بالتدريب والمعدات اللازمة لتطبيق تقنيات نووية في مجالات الصحة البشرية والأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية ووضع مقومات للتشغيل الآمن والمأمون للطاقة النووية. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الوكالة ومع مساهمين آخرين لدعم مشاريع إضافية في السنوات المقبلة.

٨ - وتزود مبادرات الاستخدامات السلمية التمويل بالمرونة اللازمة للوكالة كي تليى احتياجات غير متوقعة مثل المشاريع التي طلبتها دول أعضاء في أعقاب حادثة عام ٢٠١١ في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما داييتشي. ويدل الدعم المقدم إلى المبادرات على التزام متواصل من جانب الولايات المتحدة ومساهمين آخرين من الأطراف في المعاهدة للوفاء بالتزاماتنا بموجب المادة الرابعة إزاء التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ودعم أنشطة الوكالة في هذا المجال الهام. ويرجى الاطلاع على تفاصيل خطة المساهمة

المقدمة من الولايات المتحدة إلى هذه المبادرة، التي يمكن الحصول عليها من أعضاء وفد اللجنة التحضيرية للولايات المتحدة.

### اتفاقات الولايات المتحدة للتعاون النووي

٩ - وضع الرئيس آيزنهاور في الخطاب الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في عام ١٩٥٣ بعنوان "تسخير الذرة من أجل السلام" أسس التعاون النووي السلمي بين الولايات المتحدة وبلدان ومنظمات أخرى. وفي الوقت الحالي، أصبحت الولايات المتحدة طرفاً في اتفاقات تعاون نووي رسمية وملزمة قانوناً تضم ٤٩ دولة. وتذكر الولايات المتحدة، أثناء مشاركتها في التعاون النووي، أهمية التشجيع على بلوغ أعلى مستويات عدم الانتشار النووي. وتضع هذه الاتفاقات الإطار القانوني للتجارة النووية، بما في ذلك تصدير المواد النووية والمفاعلات النووية ومكوناتها الهامة. وفي العامين الماضيين وضعت الولايات المتحدة حيز النفاذ اتفاقاً جديداً للتعاون النووي أبرمته مع روسيا وجددت اتفاقاً قائماً مع أستراليا.

١٠ - وبالإضافة إلى اتفاقات التعاون النووي المبرمة بين الولايات المتحدة ودول أخرى تجيز التجارة النووية، وضعت الوكالات التقنية للولايات المتحدة ترتيبات تعاونية مع نظرائها الموجودين في أكثر من ٤٠ بلداً. وتجيز هذه الترتيبات تبادل بعض المعلومات وأفضل الممارسات والتدريبات في المجالين العلمي والتكنولوجي. وعلى وجه التحديد، يكمن الهدف من الكثير من هذا التعاون في إنشاء القوة العاملة الماهرة اللازمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مع إيلاء الاهتمام اللازم للسلامة النووية والأمن النووي والضمانات النووية. وفي نهاية المطاف، أصبح لدى الولايات المتحدة لجان للتعاون النووي الثنائي مشتركة مع بلدان عديدة، تتيح المجال لتبادل الآراء بشأن طائفة من القضايا المتعلقة بالسياسات النووية وتيسر التنسيق بين مشاريع تنفذ في مجال التطوير التكنولوجي وسلامة المفاعلات والنظائر المشعة، وإدارة حالات الطوارئ، والأمن والضمانات.

١١ - ومن أجل تشجيع الدول على أن تخفض إلى الحد الأدنى من استخدامها لليورانيوم العالي التخصيب في المخزونات المدنية، تطبق الولايات المتحدة برنامج تحويل المفاعل النووي، الذي يدعم تحويل مفاعلات البحث المدنية المحلية والدولية ومرافق إنتاج النظائر المشعة من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب المستعمل في الأسلحة النووية إلى وقود اليورانيوم منخفض التخصيب الذي يعد مجدياً على المستويين التقني والاقتصادي.

## إطار جديد للتعاون النووي المدني

١٢ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قال الرئيس أوباما في براغ "ينبغي لنا وضع إطار جديد للتعاون النووي المدني سيشمل إنشاء بنك دولي للوقود، بحيث تتمكن البلدان من الحصول على الطاقة السلمية دون زيادة مخاطر الانتشار". وفي عام ٢٠١٢، أشار في سيول إلى هذا الإطار الجديد أثناء الدعوة إلى تحقيق "التزام دولي بفتح دورة الوقود في المستقبل". وينبغي تطمين البلدان التي تمثل لالتزاماتها بعدم الانتشار والنظر في برامجها للطاقة النووية وتوسيع نطاقها بأنها ستتمتع بإمكانية الحصول بشكل موثوق على كل من التكنولوجيات النووية السلمية وخدمات الوقود، وبأنها لا تحتاج إلى النظر في نفقات وصعوبات تطوير القدرات المحلية في مجال التخصيب أو إعادة المعالجة. ومع أنه من المتوقع أن يلي الطلب العالمي على وقود المفاعلات من خلال السوق الدولية الدينامية للوقود النووي، فإن إنشاء آليات إضافية لضمان توفير الوقود، مثل بنك الوقود الدولي، هو أمر يعزز الثقة. وقد دعمت الولايات المتحدة بشدة وضع مثل هذه الآليات. ورحبت بإقرار مجلس محافظي الوكالة لثلاث آليات تكفل توفير الوقود للدول الأعضاء في الوكالة. وتشمل هذه الآليات احتياطي الوقود النووي في أنغارسك، في الاتحاد الروسي، الذي أقره مجلس محافظي الوكالة في عام ٢٠٠٩؛ وبنك اليورانيوم منخفض التخصيب تحت إشراف الوكالة، الذي أقر في عام ٢٠١٠؛ والاتفاق النموذجي لضمانات الوقود النووي الذي اقترحتة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأقر في عام ٢٠١١، وهو اتفاق يضع آلية لضمان إمداد مشترك بين الدول الشريكة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيُمول بنك الوكالة لليورانيوم المنخفض التخصيب من خلال مساهمات تبلغ نحو ٥٠ مليون دولار من الولايات المتحدة و ٥٠ مليون دولار من مبادرة التهديد النووي و ٢٥ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي و ١٠ ملايين دولار من الإمارات العربية المتحدة و ١٠ ملايين دولار من الكويت و ٥ ملايين دولار من النرويج. وقد دعمت الولايات المتحدة بشكل كامل تدبير من هذه التدابير، وستواصل النظر في اتخاذ تدابير إضافية متعددة الأطراف تكفل إمكانية الحصول الموثوق على الوقود النووي، وهو هدف الإجراء ٥٨ الوارد في خطة العمل لعام ٢٠١٠.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أعلن رسمياً وزير الطاقة في الولايات المتحدة عن توافر الوقود النووي من إمدادات الوقود الأمريكية الموثوقة، وهي احتياطي يقدر بنحو ٢٣٠ طناً من اليورانيوم المنخفض التخصيب، بالمقارنة مع بنك الوكالة المستقبلي لليورانيوم المنخفض التخصيب الذي يحوي كمية تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ طناً تقريباً متأية عن فائض احتياجات الدفاع من اليورانيوم العالي التخصيب. ووفقاً لما أعلنه في السابق وزير الطاقة في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥، فإن هذه المادة توفرت من فائض يبلغ ١٧,٤ طناً مترياً من اليورانيوم

العالي التخصيب، الذي انخفض تركيزه ليصبح يورانيوم منخفض التخصيب واحتفظ به في الاحتياطي لمعالجة حالات الانقطاع في إمداد الوقود النووي. ويخزن في موقع تصنيع الوقود بويستينغهاوس في كارولاينا الجنوبية. ويمكن لأي جهة توريد في الولايات المتحدة تشهد انقطاعا في إمداد الوقود يحول دول الحصول على اليورانيوم منخفض التخصيب في ظروف السوق الطبيعية أن تتقدم بطلب لاستخدام إمدادات الوقود الموثوقة، الذي يجعلها بعد ذلك قادرة على إمداد الكيانات الأجنبية به وفق شروط مناسبة.

---